E-ISSN: 2602-6163

ظاهرة عسكرة السياسة و انعكاساتها على النظم السياسية العربية: حالة مصر

The phenomenon of militarization of politics and its implications for Arab political systems: the case of Egypt

د. مدوني علي
جامعة محمّد خيضر– بسكرة ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 31–08–2020 تاريخ القبول: 06–09–2020 تاريخ النشر: 15–09–2020

ملخص:

عالج موضوع هذه الدراسة مسألة تدخل المؤسسات العسكرية في النظم السياسية العربية، التي تشهد نشاطاً مكثّفا و تدخلات مباشرة في أمور البلاد الخارجة عن نطاق صلاحيتها.إشكالية الدراسة عالجت هذه الفكرة و بحثت في أسباب هذا التدخّل و الآثار النّاجمة عنه. فالمنظّرون أعطوا رأيهم في ذلك، وكل نظريّة فسّرت هذا الموضوع من زاوية معيّنة رغم الانتقادات التي وُجّهت لأفكارها لعدم تكيّف و تطابق هذه الأفكار مع طبيعة النظم السياسية العربية، بيئة مؤسساتها العسكرية والتحديات التي واجهتها. أمّا المختصوّن فقدّموا تفسيرات عديدة ومختلفة،منهم من ارجع تدخل هذا الجهاز إلى ظواهر وأسباب اجتماعية كعلم الاجتماع العسكري، ومنهم من أرجع ذلك لأسباب سياسية بحتة تتعلق بطبيعة النظام السياسي و المؤسسة العسكرية بحدّ ذاتها، إضافة إلى تفسيرات أخرى. وضمن هذا السياق، ظهرت مصر كنموذج لدراسة الحالة من بين أكثر الدول العربية التي يلعب فيها الجيش دوراً محورياً و مهمّا في تحديد المعالم السّياسية الكبرى في البلاد، وكان من بين أسباب هذا التكريس، الصلاحيات الكبرى التي يمنحها الدستور لهذه المؤسسة منذ القدم.

الكلمات الدالة: النظم السياسية العربية، المؤسسة العسكرية، عسكرة السياسة، النظام السياسي المصري، الاستقلالية و التدخّل.

Abstract:

This study addressed the subject of the issue of the interference of military institutions in the Arab political systems, which is witnessing intense activity and direct interference in matters of the country outside its jurisdiction.The study problem addressed this idea and investigated the causes of this intervention and the effects resulting from it.The theorists have given their opinion on that, and every theory has explained this topic from a certain angle.As for the specialists, they offered many different interpretations, some of whom attributed the intervention of this apparatus to

social phenomena and causes such as military sociology.In this regard, we took Egypt as a case study because it is among the most Arab countries in whichthe army plays a pivotal and important role in defining the political milestones in the country.

Keywords: political systems; military institutions; Militarization of politics; the Egyptian political system; independence and intervention.

المؤلّف المرسل: د. مدوني علي البريد الإلكتروني: ali.madouni@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

من المتعارف عليه أنّ أي مؤسّسة عسكريّة تعتبر جزء من النظام سياسي وتابعة له،من مهامها الرئيسية الاهتمام بالشؤون الأمنية و التفرغ للحفاظ على امن و سلامة التراب و السيادة الوطنية ضدّ أي اعتداء أو تهديد لاستقراره مهما كان مصدره .فالجيش أو القوات المسلحة كما يُسمَّى في بعض الدول مؤسسة ذات وزن كبير لاسيما في الدول الحريصة على ضمان أمنها و بقاءهاضد تهديدات ماثلة. إذن، فالقيام بهذا العمل يعفيها من التدخل في المهام الأخرى التي تكون من صلاحيات باقي المؤسسات. لكن هذه الاستقلالية بدأت تتلاشى ليحل محلها الدور السياسي بطرق مغايرة. إلا أنّ اللافت للنظر تجاوز المؤسسة العسكرية لدورها كظاهرة انتشرت مؤخرا كثيرا في الدول العربية على عكس باقي الأنظمة السياسية في العالم، أين يكون للجيش اليد الطولى في صناعة القرارات المهمة داخل الدولة.

وقدتضافرت عوامل عديدة لتهيئة الجيش لأن يكتسب صفة الضامن للنظام الجمهوري خصوصاً في فترة التحول إلى الديمقراطية. وفى ضوء مخاطر التوظيف والاستعمال السياسي للدين أو العرق تعدى الجيش كونه قوى دفاع تحمى أراضي الدولة، إلى أن أصبح المرجع والحاكم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في النزاعات والاختبارات السياسية، اذ اكتسب هيبته وقوته كمؤسسة من تاريخه الطويل الذي يمتد منذ الاستقلال ومن طبيعته كجيش غير محترف، ورغم كل محاولات الاستيعاب التي انتهجتها الأنظمة السياسية في إطار مساعيها في التعبئة السياسية، ظل الجيش يمثل مركز قوة للنظام ولشبكات المصالح السياسية والاقتصادية، كما نجح في الفترة الأخيرة في ظل الأوضاع الأمنية والاجتماعية التي تعيشها معظم الأنظمة العربية أن يمسك بالمبادرة كاملة، وأصبح فعل النظام معتمداً على ما يقوم به الجيش الذى استفاد كثيراً من التداخل وعدم وجود فواصل بينه وبين مؤسسات الرئاسة.

من هذه الدول، تأتي مصر في مقدّمة الدول العربية، خاصة بعد سلسلة الانقلابات السياسية التي عاشتها في المدة الزمنية الأخيرة و التساؤلات التي طُرحت حول مكانة القوات المسلّحة من كل ذلك، إضافة إلى الآثار

الكبيرة التي خلّفها تدخلها المتكرّر في شؤون البلاد. و عليه ستعالج هذه الدراسة هذا الموضوع ومخلفاته انطلاقا من إشكالية مفادها: ما هي آثار و انعكاسات عسكرة السياسة على النظم السياسية العربية؟

وسيتم الإجابة عن هذه الإشكالية تبعاً للتقسيم المنهجي الآتي :

- ضبط مفاهيمي لأهم متغيّرات الدراسة.
- نظريات العلاقة بين الجيش و السلطة.
- عوامل و أسباب تدخل العسكريين في السلطة.
- العلاقة العسكرية– المدنية بين الاستقلالية و الإذعان،الحياد و التدخل.
- عسكرة النظام السياسي المصري.

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على مبدأ التكافؤ المنهجي والذي يقضي باستخدام مجموعة مناهج تتلاءم وطبيعة البحث، والتي تسعى لتشخيص وتقييم صراع الساسة والعسكر وانعكاسات ذلك على طبيعة الأنظمة السياسية في الدول العربية من خلال تتبع محددات وآليات عسكرة السياسة، ومن ثم الارتكان لبعض النماذج على سبيل الاستقراء وهي الحالة المصرية.

2. الضبط المفاهيمي لأهم متغيّرات الدراسة:

1.2 السياسة:

تشتق كلمة السياسة من الرياسة، ويُقال ساس الأمرسياسةً أي قام بالشيء و أصلحه. فهي عند العرب و المسلمينموضوعها الرعاية و التدبير و تحقيق الصلاح. و قد عرّفها ابن عقيل الحنبلي في قوله : "السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس اقرب إلى الصلاح و ابعد عن الفساد.... "ومنه يتضح انّ مفهوم السياسة عند هذه الفئة مداره الرعاية و التدبير لشؤون الناس و تحقيق الصلاح.

غير أنّ المدرسة الغربية تتبنى توجّهًا مُغايراً في ذلك، حيث تعرّف السياسة بأنها فن حكم الدولة و دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات و توجه علاقاتها مع المواطنين والدول الأخرى.[1]

أمّا لو فتو فيتش **A.LEFTVEICH** فيقول أنّ: "السياسة تتعلق بكل نشاطات التعاون و الصراع داخل و بين المجتمع، حيث يسعى الأفراد إلى امتلاك و استعمال و إنتاج وتوزيع موارد تتعلق بإنتاج و إعادة إنتاج حياتهم الاجتماعية و البيولوجية ."

موسوعة بلاكوبل ترى أنّ:"السياسة هي كل عملية و نشاط بين مجتمع من الناس تكن آراءهم و مواقفهم مختلفة، و يتوصلون إلى قرار جماعي يعمل على تدعيم الأهداف المشتركة حيث يتضمن القرار ممارسة السلطة".[2] والمستخلص من تعاريف المدرسة الغربية أن تعريفها ارتبط بالدولة، السلطة، القدرة أو القوة و الصراع عليها. وقد شهد تعريف هذا العلم تطوّرات عديدة نتيجة التطورات العلمية و النماذج الفكرية التي تسود تلك المراحل ، ففي وقت مضى كان التركيز على الدولة و أشكالها و طرق تسيير هياكلها، لكن مع مطلع القرن انتقل التركيز على السلوك من خلال أفكار المدرسة السلوكية.[3]

2.2 النظام السياسي:

في البداية كان يُستخدم كمترادف لنظام الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النّظام السّياسي على انّه المؤسّسات السّياسيّة و بالذات المؤسسات الحكومية الثلاثة: التنفيذية، التشريعية و القضائية. لكن تحت تأثير المدرسة السلوكية اتخذ المفهوم أبعادًا جديدة وأصبح يشير إلى شبكة التفاعلات و العلاقات و الأدوات التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها(الجانب الإيديولوجي) أو القائمين على ممارستها او الإطار المنظّم لها (الجوانب المؤسّسية). فالنظام السياسي يعمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها، و قواعد يقررها و ممارسات يلتزم بها و علاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها داخل بيئة يؤثر فيها و يتأثر بها.[4]

لكن المدلول المعاصر للنظم السياسية يرى فيها مؤسسات رسمية ذات تنظيم قانوني و مرتبطة بإيديولوجيات مجتمعها و أفكاره المذهبية ،ومن ثم بأهداف هذا المجتمع العليا وقيمه الأساسية.[5]

3.2 العسكرة:

حسب موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي، ورد مفهوم العسكرة أو العسكرية (التسلط العسكري) و يسمى باللغة الأجنبية **MILITARISM/ MILITARISME** على انه نزعة و اتجاه يهدف الى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة و فرض نظامها الصارم على الحياة المدنية. تقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية و الحياة السياسية المدنية على مجابهة التحديات المطروحة على المجتمع بنجاح ، فيحصل نوع من الضياع و الفوضى يُغري القيادات العسكرية بالاعتقاد بأنها بما أوتيت من قدرة على فرض النظام و من وضوح في نمط التفكير ، تُشكل الحل. كما أنها تقوى و تشتد في حالة الانتصارات و الهزائم العسكرية لأنها تنظر إلى نفسها على أنها في الحالة الأولى هي صانعة الانتصار و في الحالة الثانية تتجه نحو رمي المسؤولية على عاتق السياسيين و فسادهم و فوضاهم.

تتضمن النزعة العسكرية تقييد الحريات المدنية للمواطنين و إغداق الامتيازات على العسكريين و الميل نحو بسط النفوذ في الخارج.

في الوطن العربي قامت ثورات تحريرية عديدة ساهم فيها العسكريون لأنهم ينتمون إلى جماهير الشعب الواسعة و يتحسّسون أحاسيسه الوطنية. هذه الحركات وجدت نفسها مُلزمة لإيجاد طريق إلى عقول و قلوب المنخرطين في القوات المسلحة لأسباب عديدة من بينها الحيلولة دون تحوّل الجيش إلى أداة قمعية بيد قوى أجنبية أو قوى حليفة و تابعة له.[6]

3. نظريات العلاقة بين الجيش و السلطة:

1.3 نظرية صامويل هنتنغتون:

في كتابه الصادر سنة 1957 الجندي و الدولة "**soldier and the state** " ، حاول صامويل هنتنغتون شرح العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية انطلاقا من الظروف التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الأمريكية تلك الفترة،وصراعها مع الاتحاد السوفيتي .في خضمّ أفكاره حاول فكّ إشكالية العسكر و المدنيين و كيف يمكن للجيش الإبقاء على قوته في ظلّ سيطرة المدنيين و قوتهم و إبقاءهم تحت سلطة و أوامر الأول. وبعد مراجعة عميقة ودراسة كبيرة في أدب الفكر العسكري وجد أنّ العلاقات المدنية العسكرية المستمدة من الفرضيات الأساسية لليبرالية الأمريكية أصبحت مجموعة من الافتراضات المرتبكة وغير المنظمة وغير المنطقية وقد عفى عنها الزمن . أمّا الحل الذي توصّل إليه في الأخير هو إيجاد نسق من العلاقات المترابطة بين السلطتين المدنية والعسكرية قائمة على نوعين من الرقابة المدنية:

أ- السيطرة المدنية الموضوعية:القائمة على أخلاقيات عسكرية مستقلة ناتجة عن الخبرة والحياد السياسيو المهارة المهنية. وتستمد هذه السيطرة من تحول الجيش إلى أداة عسكرية في يد الدولة ويبقى دوره يتمحور حول تطوير وتنفيذ الطرق والوسائل لتنفيذ الغايات والأهداف التي تحدّد القيادة السياسية المدنية.

ب- السيطرة المدنية الذاتية: تنتج من تمدين الجيش وإعطاءه دورا مستقلا في تحديد الأولويات الوطنية.[7]

2.3 نظرية صامويل فاينر:

يرسم فاينر الشبكة المعقدة بين العسكري والمدني انطلاقا من خلفيات الجيش السوسيولوجية و الأنثروبولوجية والتاريخية، كما تعتمد نظريته على مفهوم الاحترافية، كمفهوم محوري. فحسبه، لا تقوم نظرية في علم العلاقات

المدنية–العسكرية دون تأسيس مفهوم احترافية الجيش، لكن يبقى أهم ما قدّمه فاينر هو تصنيفه الرباعي لدرجات هذا التدخل في العلاقات المدنية–العسكرية:

1. يستعمل الضباط سلطتهم الشرعية والدستورية للضغط على الحكومة، من أجل تحقيق أهدافهم الخاصة، مثل رفع ميزانية الجيش.
2. يستعمل الضباط التهديد بالعقوبات والابتزاز لتحقيق الغايات نفسها.
3. الحالات التي يتم فيها تغيير نظام حكم مدني بآخر لأن الأول لم يلبِّ طلبات العسكر بالشكل المرغوب فيه.
4. تنحية السلطات المدنية وتعويضها بحكم عسكري مباشر.

وأهم ما يلاحظ في هذه الفكرة أن أشكال التدخّل التصاعدية هذه قائمة على ابتزاز العسكري للمدني في سبيل تحقيق مصالحه، و"الابتزاز" مفهوم تكاد تفقده تمامًا أدبيات هذا الحقل، رغم أن العلاقات المدنية–العسكرية قائمة في جزء كبير منها على ابتزاز العسكر للمدنيين حتى في الدول الديمقراطية، لكنه يبقى الجزء المسكوت عنه، والرواية المفقودة في التاريخ السياسي وعلم اجتماع الجيش.

ج–نظرية موريس جانُويتز:المنطلق الأساسي لمقاربته السوسيولوجية هو ضرورة توظيف العوامل الاجتماعية والثقافية لنشر ثقافة أسبقية المدني على العسكري، معوّلًا على "الجندي المواطن" في مقابل "الجندي المحارب" حيث تتنحّى أهمية الاحترافية العسكرية في حفاظ العسكري على مسافة أمان من التدخل السياسي، ويضع مقابلها "القيم الثقافية" كعنصر أساسي في تغيير العلاقات المدنية العسكرية.[8]

رغم الزخم النظري في هذا المجال،إلا أنّ هناك من وجّه انتقاداته له، ورأى أنها لا يمكن ان توضّح فهم العلاقة بين الجيوش والسياسة، لأنّ الظروف و الأحداث الواقعية أفرزت ردّات فعل عديدة لم تتنبأ بها هذه النظريات ، إضافة لتعاملها مع جيوش العالم بالعقلية الغربية ، فالجيوش في تشكيلها تتأثر بعديد المتغيرات والظروف التي تجعل من كل جيش ذو حالة خاصة مختلفة عن غيره.[9]

4. أسباب تدخل العسكريين في السلطة:

الدور الطبيعي لأي مؤسسة عسكرية ناجحة في دولة المؤسسات، هو الاهتمام بالدرجة الأولى بمهامها العسكرية المنوطة بها للحافظ على الدولة، وصيانتها من أي اعتداء خارجي، ولا يخفي عن ذلك ما يملكه الجيش من أهمية وطنية لدي الدول والشعوب الحريصة علي سيادتها واستقلالها، كما أن أهمية الجيوش تزداد أكثر

أثناء الحروب والاضطرابات الأمنية. ومن ثمَّ وجب على القوات المسلحة عدم التدخل في الشؤون السياسية الداخليةالمنوطة بالأحزاب والقوى السياسية المدنية، إلا وقت الضرورة القصوى و لدواعي أمنية والعودة فورًا إلى مهمتها الأساسية مرة أخرى. أما عدم تدخّلها في العمل السياسي يعود لعدة أسباب منها: قلة خبرتها في هذا الشأن من جانب، وعدم الانجرار في الصراع السياسي على حساب حماية الدولة من أعدائها من جانب آخر.

لكن في حال تدخُّل العسكر في العمل السياسي، فيكون ذلك عادة ناجمًا عن عاملين أساسيين:

الأول: عدم قدرة العسكر على تحقيق أهدافهم السياسية بوسائل الإقناع والرغبة، مما يدفعهم إلى القيام بانقلاب عسكري.

والثاني: طبيعة النظام السياسي وتحدياته، والتي قد تدفع أحيانًا بالعسكر للتدخل بهدف التصويب[10].

علم الاجتماع العسكري يرفض فكرة التدخل العشوائي للمؤسسة العسكرية في شؤون المجتمع، فهو يحاول ربطها دائما بالظواهر الاجتماعية الأخرى حتى يمكنه تفسيرها. فتدخل القوات المسلحة يختلف تبعا لعدة عوامل منها: تصور الضباط للأوضاع السائدة في المجتمع ودرجة إدراكهم للتهديد الخارجي والداخلي الذي يتعرضون له، وكذا درجة ثقتهم في السياسيين، إلا أنه من الصعب أن يتحقق الضبط المدني–السياسي فوق القوات المسلحة في الدول حديثة النمو لعدم اندماج معيار الضبط المدني في الأخلاقيات العسكرية،ومنه فإن المؤسسة العسكرية تعمل على ممارسة دور فعال في الشأن السياسي خاصة إذا هدّدت مصالحها. وعليه هذه العوامل مقسّمة إلى:

1.4 العوامل الخاصة بالمؤسسة للعسكرية:

وهي العوامل والمميزات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية كالتنظيم، هذه العوامل تدفعها للتدخل في الشأن العام، حيث إن احتكار القوات المسلحة شبه الكامل لمصادر وأدوات العنف القسري يعطيها قوة ضخمة كمنافس في العملية السياسية.

أ- **مهمة القوات المسلحة**: وهي تقنية أساسا وتتمثل في حماية الدولة، وقد يحدث أن توكل لها مهمة حفظ الأمن والنظام العام في الداخل مما يزيد من تدخلها في الشأن السياسي خاصة عندما تتلقى الأوامر باستخدام العنف ضد المعارضة.

ب- **السمات التنظيمية**: وهي إجمالا تتمثل في:

1. **التماسك الداخلي**: وهو ما يمكّن مجموعة صغيرة من الجيش من جر الجيش كله للعمل السياسي، وكلما زاد التماسك السياسي زاد التدخل العسكري في الشأن العام.
2. **الذاتية**: تزداد احتمالات التدخل العسكري كلما كان هناك ما يؤثر على استقلالية المؤسسة العسكرية وصنع قرارها لنفسها بنفسها، أو الخوف من فقدان امتيازاتها مثل: خفض ميزانية الدفاع أو عدم تحديث العتاد، أو إنشاء ميليشيات عسكرية.
3. **الاختلاف الهيكلي والتخصص الوظيفي**: حيث تقل احتمالات التدخل العسكري بتزايد التّخصّص الوظيفي والاختلاف الهيكلي داخل القوات المسلحة ، إذ يكون لكل سلاح منظوره الخاص.
4. **الوعي السياسي**: إن التدخل العسكري يعني أن المؤسسة العسكرية تُنصّب نفسها عن طريق كبار ضباط أعلى سلطة في الدولة، حيث تزداد احتمالات التدخل العسكري كلما توسع محتوى تعليم الضباط في القضايا السياسية.[11]

2.4 العواملالمحيطة بالمؤسسة العسكرية:

رغم أهمية العامل الذاتي للمؤسسة العسكرية إلا أنه ليس متغيرا مستقلا يفوق العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالجيش، هذا الأخير ليس كيانا منعزلا عن المجتمع بل هو جزء منه، يعيش فيه ويعمل في إطاره ويتفاعل معه سلباً وإيجاباً.

إنّ البيئة الاجتماعية بكل تناقضاتها هي المصدر الأوحد الذي يمد الجيش بالموارد البشرية مما يجعل لها تأثير على اتجاهات العسكريين إزاء مختلف القضايا الاجتماعية، فالتقسيمات الطبقية والإقليمية والثقافية ينتج عنها تصدّع في شرعية الحكومة وعدم قدرتها على التوفيق بين مختلف الاتجاهات في المجتمع، مما يزيد من احتمالات التدخل العسكري في الشأن السياسي.

وفي نفس السياق، قام بعض الباحثين بدراسة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والتدخل العسكري، وأكدوا انّه كلما كان هناك انتعاش اقتصادي تنقص احتمالات التدخل العسكري والعكس صحيح.

3.4 العوامل السياسية:

''موريس جانويتز'' يبرر التدخل السياسي للجيش بالظروف السياسية التي نشأ في ظلها، حيث يرى أن التشكيلات العسكرية التي نشأت أثناء الكفاح المسلح ، من أجل التحرير الوطني ، قد تدخلت في الحياة السياسية بصورة واسعة.

وهناك من ربط التدخل العسكري في الشؤون السياسية بالبيئة السياسية وصراع '' القوى الاجتماعية '' والسياسية المختلفة على السلطة،الناتج عن ظاهرة التسييس العام للقوى الاجتماعية بسبب غياب المؤسسات السياسية الدستورية الوسيطة التي تقنن التنافس على السلطة، حيث تعبّر القوى الاجتماعية المختلفة عن مواقفها من الحكم بطرق مختلفة: فيتظاهر الطلاب، ويُضرب العمال، أما العسكريون فيبقى الانقلاب العسكري هو الوسيلة التي تمكنهم من السيطرة والنفوذ، لا بصفتهم المؤسّسية ولكن باعتبارهم أحدى القوى التي تعكس البنيان السياسي للمجتمع.

من جهة أخرى يرى المفكر عزمي بشارة أنه" لا يوجد جيش في العالم بعيد عن السياسة..."؛ فالجيش يتعامل يوميًا مع شؤون الحرب والدفاع، وقضايا أخرى يطلق عليها تسمية ''الأمن''؛ وهو ما يؤكّد صعوبة التوصل إلى نظرية وقانون يضبط علاقة الجيش بالسياسة.[12]

5. العلاقة العسكرية– المدنية بين الاستقلالية،الإذعان،الحياد والتدخل:

إن الحديث عن دور الجيوش في الدول العربية يتمثل في تلك الظاهرة التي تعرف بالظاهرة العسكراتية (أو التّسلّط العسكري) ، والتي أضحت من أبرز الظواهر في العالم العربي، حيث تولى الحكم والسلطة عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها، بالإضافة إلى الجمع بين منصب الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة كما هو الحال في مصر، وأن الجيش في معظم الدول العربية يمثل العنصر الحاسم في ضمان واستمرار الحكم، ومهمته الأساسية هي أمنية داخلية كرديف قوي للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى، لذا تزايد الاعتماد على المؤسسة العسكرية في مهمات الأمن الداخلي لدرجة أن طبيعة تدريبه واختيار ثكناته وتمركز تشكيلاته مرهون بالهواجس الأمنية الداخلية وليس لهواجس المخاطر الخارجية مع بعض الاستثناءات في الدول.

البروفيسور "شنوفي" –أستاذ العلاقات الدولية بمعهد القوات العسكرية الكندية– قامبتحليل الأسباب التي جعلت من الجيوش في المنطقة العربية لاعباً أساسياً ، حيث قال: **''**إن الكفاح من أجل الاستقلال أعطى نوعا من الشرعية لهذه المؤسسات العسكرية التي تعتبر نفسها محررة لهذه البلدان من الاستعمار، ومنها يشعرون بنوع من الشرعية من الكفاح المسلح للاستقلال**''**، كما أنّ هذه المؤسسات العسكرية غداة الاستقلال كانت لها

مشاريع التطور والتنمية لكنها فشلت على مرّ السنوات. أمّا عن أسباب تدخل الجيش في العملية السياسية، فهو يُرجعه لعدة عوامل، منها: هشاشة الأحزاب السياسية وضعفها، نمط التربية العسكرية للجيوش، والسماح بعزل أنفسهم من المساءلة العامة أثناء ممارستهم للإدارة السياسية، إضافة إلى عوامل أخرى.

و قد تتشابه الدول العربية في مسألة العلاقات المتشابكة والمعقدة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، إذ عرفت أغلب النظم السياسية العربية منذ الاستقلال تدخّلا لمؤسساتها العسكرية في العمليةالسياسية، والتي لعبت بعض الجيوش العربية دورا محوريا في إنجاحها من عدمه، حيث جاءت لتؤكد الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة في معادلات السياسة العربية و توجيه مساراتها. و هذا ما أثار الكثير من التساؤلات التي تتعلق أساسا بأسباب اختلاف الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في الدول العربية إبّان ثورات الربيع العربي.[13]

وفي هذا الإطار توجد عدة نماذج، تمثل العلاقة بين الجيش والسياسة والسلطة، أهمّها:

1.5 نموذج جيش السلطة الحاكمة:

يكون الجيش في هذه الحالة أداة بيد السلطة الحاكمة المستبدة، باعتبارها السلطة المهيمنة على كافة المؤسسات السيادية وفي مقدمتها مؤسسة الجيش، من خلال تسييسه وتحزيبه بسياسات الحزب الحاكم وأيديولوجيته الحاكمة مع إحكام السيطرة عليه.وتنصب مهام الجيش في هذه الحالة على الحفاظ على السلطة،مكافحة الإرهاب و قمع المعارضة.

وقد سادت حالة سيطرة السياسي على الشأن العسكري لدى كافة الأنظمة السياسية ذات الأيديولوجياتالشمولية، كما هو الحال في منظومة الدول الاشتراكية سابقا تحت دعاوي أيديولوجية طبقية، وفي إيرانالخُمينية، تحت دعاوي أيديولوجية دينية – ولاياتية .

2.5 نموذج سلطة الجيش الحاكم:

في هذه الحالة تصبح مؤسسة الجيش نفسها سلطة من خلال مصادرتها والسطو عليها بالانقلاب العسكري، وتتحول قياداته العسكرية إلى نخب حاكمة بزي مدني، وتتجسد بذلك سيطرة العسكري على الشأن السياسي وانقلاب الوظيفة الأصلية للجيش إلى وظيفة سياسية،ويكون الهدف الأساسي من الاستيلاء على السلطة في هذه الحالة هو الحفاظ على بقاء الحكم العسكري تحت واجهات شتى وديكورات سياسية متنوعة يقودها حزب السلطة.

ويمكن أن تدار هذه السلطة بطريقتين:

أ- الإدارة المباشرة للسلطة من خلال حكم عسكري، بالزي المدني أو العسكري.

ب- الإدارة غير المباشرة للسلطة من وراء الستار، ووضع شخصيات صورية في الواجهة. وهي الحالة التي غَلبت على المشهد السياسي العربي، في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كما في مصر، العراق، سورية، الجزائر، ليبيا و اليمن، وانتشرت كذلك في الفيتنام، كوريا الشمالية، كمبوديا، كوبا، تركيا، البرتغال، اليونان، إسبانيا، البرازيل،المكسيك، وبعض الدول الأفريقية وبعض دول أمريكا اللاتينية خاصة خلال مرحلة الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي.

ج-

3.5 نموذج الجيش العصبوي:

وهي الحالة المنتشرة في دول المجتمعات التعددية غير المندمجة من حيث الأعراق والأديان والطوائفوالقبائل، لمجتمع ما قبل إقامة الدولة الحديثة والتي تنعكس سلباً على مؤسسة الجيش في ظل نظام سياسي استبدادي مهيمن على السلطة، ويفرض آراءه الأيديولوجية والسياسية الأحادية على الجميع و يعمل جاهدًا على إعاقة تحقيق الانصهار المجتمعي، من خلال إتباعه لسياسة " فرّق تسد" بين المكونات المجتمعية والقوى السياسية المتعددة. في هذه الحالة يتكيف الجيش ذاتياً مع المجتمع رّخو الاندماج والذي تميل صراعاته إلى التعبير عن نفسها من خلال الاقتتال الأهلي ، ويغدو الجيش جيش العرق أو جيش المذهب أو جيش الطائفة، ويتجه للتّشظيّ(أي الانقسام) على مقاس المجتمع الأهلي وانعكاساً له، أي على مقاس عصبياته المتدافعة، ويصبح مليشيا بقوام عصبوي.[14]

وعندما تنفلت أمور الوطن وتتدهور، يكون الجيش بالضرورة منحازاً وأداة بيد فريق سياسي أو عرقي أو مذهبي أو طائفي أحادي، ضد فريق آخر، نتيجة لانفراط عُقد الوطن، وتتفاقم الأزمة عندما تتسلح البنى العصبوية المتعددة وتأخذ شكل جيوش ميليشياوية خاصة، حينها تتعرض الوحدة الوطنية والترابية للتقسيم، ويبدأ القتل على الهوية، عندها يكون الولاء الوطني في أضعف حالاته، إن لم يكن قد تم تدميره بالفعل.

هذه النماذج لا تمثل في كل منها حالة منفصلة عن الحالات الأخرى بكافة تفاصيلها ، بل قد تتداخل وتتفاعل فيما بينها، وتتطور من حالة إلى أخرى، وذلك تبعاً للحراك الاجتماعي، وتوازنات القوى بين السلطة والمعارضة.

العلاقة بين الجهتين في الوطن العربي ليست دائما مستقرّة، و السبب في ذلك يعود لأسباب موضوعية هي:

أ- عدم وجود دولة حديثة: فالبلدان العربية لم تشهد قيام دولة وطنية حديثة بالمعنى القانوني المتعارف عليه في الفكر السياسي الحديث –دولة مؤسسات–، بل بقيت دولة هجينة مركّبة، بجوهر داخلي

سلطاني موروث، وذات قشور حداثية موروثة عن الإدارة الاستعمارية السابقة، لهذا كان المطلب الأول لأهل الديمقراطية والساعين إليها، هو بناء دولة وطنية ديمقراطية مدنية، باعتبارها المدخل لتأسيس علاقة صحيحة بين الجيش والسلطة.

ب- ضعف الطبقة الوسطى: فالطبقة الوسطى هي حامل المشروع الوطني الديمقراطي كما تبلور في الغرب تاريخياً، حيث كانت هي الطبقة التي تفكر وتَكتب وتُنتج وتَتَمرد على الأوضاع القائمة، وتقود النضال الديمقراطي ضد القهر و الاستبداد ، في حين انّ الطبقة الوسطى العربية بأحزابها و قواها السياسية و قياداتها الشعوبية تتسم بالضعف و الهزال، لهذا بدت المؤسسة العسكرية هي الأكثر تنظيما و انضباطا و جاهزية لتولي و تسيير شؤون الحكم.

ج- الجذور الانقلابية: فالفكر الانقلابي الثوري كان فكراً متجذّراً ومتأصّلاً في أغلب أدبيات الأحزاب القومية والإسلامية واليسارية، خلال فترة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من القرن العشرين،وذلك بالتوازي مع الموجة الثورية والحركات التحررية التي عمّت الكثير من بلدان العالم خصوصاً عقب الحرب العالمية الثانية.[15]

6. عسكرة النظام السياسي المصري.

تعود جذور العلاقات المدنية العسكرية المصرية الحديثة إلى الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد في سنة 1952م، ليخيّمسؤال رئيسي على الساحة السياسية المصرية آنذاك حول من يجب أن يتولى حكم مصر: الضباط قادة الانقلاب أو البرلمان؟ المسلّحون أو المنتخبون؟ فظهر بعده انقسام بين القوات المسلحة و الشعب المصري حول هذا السؤال ، إذ شكل القادة والانقسامات التي نشأت داخل كتائب المدفعية وكتائب المدرعات ضغطًا قويًا من أجل العودة سريعًا إلى الثكنات واستعادة الجمهورية البرلمانية الدستورية . أما الضباط الآخرين، الذين كانوا يمثلون الأغلبية في مجلس قيادة الثورة، فأرادوا جمهورية مصرية تسيطر عليها القوات المسلحة. وبحلول نهاية عام 1954 ، كانوا قد نجحوا في فرض وجهة نظرهم وإقامة الحكم العسكري. أمّا المعارضين الذين فضلوا أن تكون مصر أكثر ديمقراطية فسجنوا أو أعدموا أو تم نفيهم أو تهميشهم.لكن بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بمصر في حرب 1967 مع إسرائيل التي اعتبرت انتكاسة كبيرة للقوات المسلحة والشعب المصري ، ركزت القوات المسلحة بين عامي1967 و 1973 على تطوير قدراتها العسكرية أكثر من أجل الدفاع عن البلاد ضد التهديدات الخارجية. وهي الفرصة التي حرص فيها الجيش على الاحتراف العسكري مما أدى إلى

خفض اهتمامهم بشكل تدريجي في الحكم السياسي المباشر ووصل فيها الجيش إلى ذروة احترافه في هذه الفترة. الإطار القانوني للعلاقات المدنية العسكرية تم ضبطه من قبل الدستور، فبصفته أساس الدولة المصرية، عمل على تحديد العلاقة والسلطات الممنوحة للقوات المسلحة ، فكانت المسودّات الدستورية تتحكم في ضبط هذه العلاقة، وعلى سبيل المثال:حاولت مسودة دستور 1954 الحدّ من سيطرة القوات المسلحة،في حين دستور 2012 ارجع هذه العلاقة إلى الخلف وأعطى المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطة تعيين وزير الدفاع لولايتين رئاسيتين، إضافة إلى ان يكون اغلب أعضاء مجلس الدفاع الوطني من العسكريين. وقد زادت هده الصلاحيات بشكل اكبر ضمن دستور 2014 الذي ابعد السلطة عن الأطراف المدنية و منح القوات المسلحة صلاحيات لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر[16]. وضمن هذا الإطار وهذه الصلاحيات ، العديد من الباحثين يرون انّ حسني مبارك بنى العلاقات المدنية العسكرية لتسهيل التأثير العسكري في السياسة ومنح الاستقلال الاقتصادي العسكري،وهذا ما سهّل على الجنرالات تولي عباءة الحكم بسرعة ليتحوّل النظام في مصر من نظام استبدادي انتخابي مدني إلى نظام استبدادي انتخابي عسكري.[17]

بعد عامين ونصف من سقوط حسني مبارك عام 2011 عاد الاضطراب مجددا إلى مصر وأطاح الجيش بالرئيس المنتخب مُحَمَّد مرسي ردّاً على أكبر موجة احتجاجات في التاريخ المصري والتي شارك فيها الملايين من الناس، – وهو أول رئيس مدني يتقلّد هذا المنصب منذ تأسيس الجمهورية في العام 1952- ، أدى ذلك إلى استكمال هيمنة الجيش على الدولة المصرية. ومنذ ذلك الحين، انتقلت جمهورية الضباط ، التي تطوّرت في عهد مبارك واستوطنت أجزاء كبيرة من الإدارات المدنية في الدولة والحكم المحلي والمخابرات العامة وقوات الأمن المركزي والشركات التجارية المملوكة للدولة، إلى الواجهة وتوسعت أكثر. فقد عيّن عبد الفتاح السيسي كبار الضباط في وظائف إضافية سامية، مثل منصب أمين عام البرلمان، ومنح صلاحيات جديدة شاملة للقوات المسلحة في مجال الأمن الداخلي وإنفاذ القانونفي ظل غياب برلمان منتخب ومجلس شيوخ، وبعد غياب التوازن النسبي للسلطات في نظام حسني مبارك و حلّ أكبر حزبين سياسيين في البلاد: الإخوان المسلمون والحزب والوطني الديمقراطي[18]،عملت القوات المسلحة المصرية بجد لتعزيز موقعها القوي في هذه الفترة ، الذي يمنحها امتيازات اقتصادية فريدة ويزيلها عن التدقيق المدني المستقل. ويتبع ذلك أربع استراتيجيات رئيسية لتحقيق هذا الهدف من خلال ضمان وجود عدد كبير من الضباط العسكريين في المناصب الحكومية العليا ؛ إقرار تشريعات

لمواصلة منح نفسها حقوقًا دائمة التوسع ،قمع المعارضة بوحشية. وتنفيذ حملة علاقات عامة تهدف إلى زيادة ثقة الجمهور في المؤسسة.من بين هذه الاستراتيجيات يمكن ذكرها كالتالي:

أ- القضاء على جماعة الإخوان ككيان سياسي قوي:

إن الإطاحة بمحمد مرسي وسحق الإخوان المسلمين ككيان سياسي متماسك كان مقصوداً من أجل إفراغ الساحة للقوات المسلحة من أي منافس جاد يمكن أن يشكل خطراً على قوتها داخل مصر. ففي تاريخ 3جويلية2013، أعلن عبد الفتاح السيسي انقلابه العسكري على مُحَمَّد مرسي، وأوقف العمل بالدستور، وعين عدلي منصور كرئيس مؤقت؛ بعد أن استغل احتجاجات قادتها حركة تمرد، التي اتضح فيما بعد أنها كانت تعتمد في تمويلها على حساب مصرفي يديره جنرالات الجيش، وفي شهر أوت أدى تفريق قوات الأمن لاعتصامي رابعة العدوية والنهضة في القاهرة، اللذان كانت تُنظّمهما جماعة الإخوان ومؤيدومُحَمَّد مرسي احتجاجاً على الإطاحة به وإلقاء القبض عليه،كما أدى ذلك إلى مقتل 900 شخص على الأقل وإصابة آلاف آخرين. وتم اعتقال المئات ممن شاركوا في الاحتجاجات لمحاكمتهم في محاكمات جماعية. وفي ديسمبر 2013، تم تصنيف جماعة الإخوان كمنظمة إرهابية. وفي العام الذي أعقب الانقلاب، تم اعتقال حوالي 41000 شخص، أغلبهم من أنصار مُحَمَّد مرسي وجماعة الإخوان. وصدرت أحكام بالإعدام ضد 529 من أعضاء الإخوان المسلمين في حكم واحد في عام 2014.

ب- سحق الأصوات المعارضة:

سعت حكومة عبد الفتاح السيسي إلى سحق أي صوت معارض آخر؛ فتم استهداف المتظاهرين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بشكل خاص. وبعد وصولها إلى السلطة على خلفية احتجاجات شعبية (حتى وإن كان من ورائها العسكر)، سارعت الحكومة المؤقتة، بإيعاز من الجيش، إلى اتخاذ تدابير لمنع حدوث الشيء نفسه مرة أخرى. فأصدرت قانون التظاهر عام 2013 ووضعت قيوداً صارمة على حرية التجمع العام. ومنح القانون مسؤولي الأمن وضباط الشرطة الحق في حظر الاحتجاجات واحتجاز المتظاهرين بناءا على اتهامات غامضة.

يشغل الضباط السابقون مناصب عليا في الخدمة المدنية، ومناصب في مجالس مؤسسات المرافق العامة أو المديريات في السلطات التنظيمية. والغرض من هذه التعيينات بشكل عام هو اختراق وكالات الإشراف الرئيسية التي قد تُحاسب أجزاء أخرى من الدولة ، بما في ذلك الجيش ، للمساءلة ؛ وتوفير الأمن المالي المريح لكبار ضباط الجيش السابقين ، وتعزيز نظام المحسوبية.[19]

الخلفية العسكرية للرئيس عبد الفتاح السيسي كمدير للاستخبارات العسكرية مكنته من مراقبة الضباط و توسيع دائرة موظّفيه الذين عملوا سابقا في مناصب تشغيلية واستخباراتية ، إضافة إلى وضع أعوانه والموالين له في مناصب محورية مثل الاستخبارات العسكرية، والمخابرات العامة، وفي مناصب تشغيلية في الجيش الأول والثاني والثالث، وأخيراً رئيس الأركان ورئيس الحرس الجمهوري للرئيس.[20]

عسكرة السياسة في مصر لا تقترن فقط بتدخل الجيش في أمور السياسية، بل يتعلق ذلك أيضا بكميات الإنفاق العسكري و تجهيزاته التي تعكس اهتمام صانع القرار الكبير بهذا القطاع، فحسب التقارير ، وفي الفترة ما بين عامي 1982 و2015، طلبت مصر شراء 240 طائرة من طراز **F**-16 ذات المهام القتالية المزدوجة والمتطورة بشكل مطّرد، علماً بأن آخر عشرين طائرة وصلت تكلفتها إلى 1.7 مليار دولار تقريباً. وبالمثل، قامت مصر منذ العام 1987 بتجميع 1200 دبابة قتالية أميركية رئيسة من طراز أبرامز **M1A**1، في إطار برنامج الإنتاج المشترك مع الولايات المتحدة الامريكية، بتكلفة تبلغ حوالي 3 ملايين دولار لكل دبابة.
تمتلك مصر مايقدر مجموعه 1700 دبابة من طراز **M**60 مقدّمة سابقاً من الولايات المتحدة الامريكية، والعديد من الدبابات السوفيتية المتبقية أيضاً، بالإضافة إلى ما لا يقل عن 4000 دبابة قتال رئيسة، ما يجعلها بفارق كبير صاحبة أكبر أسطول من هذا النوع في المنطقة. فقد أظهر مكتب المحاسبة العام الأميركي أن "مصر أنفقت حوالي 3.8 مليارات دولار، أي ما يقرب من نصف التمويل العسكري الخارجي الذي تلقّته والبالغ حوالي 7.8 مليارات دولار، على معدات رئيسية، مثل الطائرات والصواريخ والسفن والمركبات".[21]
من خلال ما تم الإشارة إليه توضّح أن الجيش يرى نفسه كحامي مصر، وما زال أغلب المصريين يرونه كذلك بالرغم من أن تلك الصورة تتأثر وتتغيّر على نحو متزايد، ومع غياب المؤسسات الديمقراطية فقد مال المصريون إلى احترام المؤسسة العسكرية واعتبارها حصنا للمجتمع.[22]فالإطاحة بمحمّد مرسي وما قبله مكّن من توطيد النظام العسكري الجديد و زاد من قدرة القوات المسلحة المصرية على توجيه أموال الدولة إلى المشاريع التي لها مصلحة فيها.[23]وهو ما سيزيد من تكريس التسلّط العسكري بشكل أكبر.

7. الخاتمة:

بعد الخوض في تفاصيل الموضوع، توصّلت الدراسة في النهاية إلى نتيجة مفادها أنّ التسلط العسكري أو عسكرة السياسة ظاهرة سيطرت على النظم السياسية العربية لارتباطات و أسباب عديدة يعود جزء كبير منها إلى الأسباب التاريخية و الظروف التي سادت حينها.إضافة إلى أنّ هذا التداخّل كانت له تبعات على كلا

الطرفين، ساهمت في إضعاف سلطة و قوة كليهما و كذا صلاحياتهما. وهو نفس الأمر الذي ينطبق على الحالة المصرية، حيث كان للقوات المسلحة دور كبير في رسم وهندسة أوضاع البلاد، و السيطرة على كّل مُجريات العملية السياسية الذي عاد سببه الأساسي إلى :

- هشاشة الأحزاب السياسية و ضعفها،
- نمط التنشئة العسكرية للجيوش،
- السماح بعزل أنفسهم عن المسائلة العامة أثناء ممارستهم للإدارة السياسية،
- استغلال الوضع غير الديمقراطي للنظام من اجل تكريس نمط حكم أقرب لمفهوم القيادة العسكرية.

كما أنّ هذه السيطرة تجّلت يشكل أوضح منذ ثورة ال25 يناير و استيلاء احد أفراد الجهاز العسكري على الحكم ما يعني التّكريس الأكبر لسلطة الجيش على سلطة السياسة، و هوماستكشفه أكثرالتحديات القادمة.

الهوامش:

[1]– مُحَمَّد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر:(د.د.ن)، 1997، ص ص 10-11.

[2]– عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسة المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2008، ص 05.

[3]– مُحَمَّد شلبي، المرجع السابق، ص ص 11-12 .

[4]– علي الدين هلال، نيفين سعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار و التغيير، (د.م.ن)، ص ص 10-11.

[5]– هشام محمود الاقداحي، النظم السياسية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص106.

[6]– عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، بيروت: الموسوعة العربية للدراسات و النشر،(د.س.ن)، ص 108.

[7] -Marck D Mandeles , Review of Huntington : Soldier and the State, p p 3-4.

[8]–أحمد مأمون، الجندي و الدولة و الثورات العربية: من النظرية إلى آلية الوقاية من الانقلاب، متحصل عليه من الرابط: https://cutt.us/inJ7y

[9]– طيبي غماري، تجاوز النظريات التصنيفية للعلاقات العسكرية المدنية: من أجل تفسير العلاقة بين العسكر و الثورات العربية، المركز العربي للدراسات و الأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2016، ص03 .

[10]– جمال نصار، حكم العسكر و مآلاته على الحياة العسكرية في مصر، المعهد المصري للدراسات على الرابط: https://cutt.us/eVcFA

[11]– مُحَمَّد دخوش، كيف، متى و لماذا يتدخل الجيش في السياسة؟، على الرابط: https://cutt.us/7DKOb

[12] –مُحَمَّد دخوش، المرجع السابق.

[13]– مُحَمَّد سمير العبور، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص ص 33-34.

[14]– عبد المعطى ذكي إبراهيم، وضعية الجيش في النظم السياسية: رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2016، ص 3-6.

[15]–عبد المعطى ذكيإبراهيم،المرجع السابق، ص ص 3-6.

[16]–حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، تقرير مؤتمر جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي،سويسرا، 2-4أفريل 2014، ص ص 09-11 .

[17]-Sahar F Aziz, Military Electoral Authoritarianism in Egypt, 2017, p16.

[18]– يزيد صايغ، العسكريون و المدنيون و أزمة الدولة العربية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، ديسمبر 2014،على الرابط: https://carnegie-mec.org/2014/12/10/ar-pub-57466

[19]-The officer's republic, : the egyptian military and abuse of power, transparency international defence and security, p p 17-18.

[20]–روبرت سبرنغبورغ، أف سي بينك ويليامز، الجيش المصري: العملاق المستيقظ من سباته، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، فيفري 2019، على الرابط: https://carnegie-mec.org/2019/02/28/ar-pub-78462

[21] – روبرت سبرنغبورغ،المرجع السابق.

[22]– مها عزام، المجلس العسكري بمصر و الانتقال الى الديمقراطية ، برنامج الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ماي 2012، ص02 .

[23]-Shanamarshall, the egyptian armed forces a,d the remaking of an economic impire,carnigie middle east center, april 2015, p 14.